: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v1i42.667

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

No.42

" تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية: الأُطر الأكاديمية والمخرجات المجتمعية "

" Teaching Human Rights in Iraqi Universities: Academic Frameworks and Social Outcomes "

Assistant Lecturer.Mustafa ALFoaad * [a]
University of Mosul/Peacebuilding and Peaceful Coexistence Center [a]
https://orcid.org/0009-0000-9229-244X

م.م مصطفى احمد فؤاد * [a]
جامعة الموصل_ مركز بناء السلام والتعايش السلمي [a]

Article info.

Article history:
- Received 30 Oct.2025
-Received in revised form 16 Dec. 2026
- Accepted 22. Feb. 2026
Final Proofreading 25 Mar. 2026
- Available online: 31. Mar .2026

Keywords:
- Human Rights,
- Teaching Challenges
- Student Challenges,
- Curriculum Challenges.
- Principles of peace

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The academic frameworks of this subject aim to provide students with in-depth knowledge of human rights, and to draw the theoretical and practical frameworks in the fields of civil, political, economic, social and cultural rights. This knowledge foundation aims to form specialized cadres capable of researching, analyzing, and making informed decisions. As for the societal outcomes of the study of human rights, they are of utmost importance for building more tolerant, just and democratic societies, because this subject contributes to spreading the culture of human rights, instilling the values of dignity, equality, mutual respect and tolerance, and enhances the social and moral responsibility of individuals, by enabling them to know their rights and duties, and the study of human rights helps to raise awareness of its violations and thus defend and maintain rights, and contributes to preparing a generation of conscious people working in the Civil society organizations support the rule of law and ensure legal protection for all, which contributes to the consolidation of the principles of peace in society.

*Corresponding Author: Mustafa Ahmed Foaad Fattah ALHamadani, EMail: Mustafa.foaad@uomosul.edu.iq, Tel:009647729448854, Affiliation: University of Mosul/Peacebuilding and Peaceful Coexistence Center.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 30 تشرين الثاني 2025
- بعد التنقيح 16 كانون الأول 2026
- القبول: 22 شباط 2026
- التدقيق النهائي25 اذار 2026
- النشر المباشر: 31 اذار 2026

الكلمات المفتاحية:

- **حقوق الانسان،**
- **تحديات التدريسي،**
- **تحديات الطالب،**
- **تحديات المنهج،**
- **مبادئ السلام،**

الخلاصة: تُعد مادة حقوق الإنسان مجالاً أكاديمياً متعدد التخصصات، يرتكز على دراسة الأطر القانونية والسياسية والفلسفية والتاريخية التي أرست الحقوق والحريات الأساسية، فتهدف الأطر الأكاديمية لهذه المادة إلى تزويد الدارسين بالمعرفة العميقة بحقوق الإنسان، وترسم الأطر النظرية والممارسة العملية في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهذا التأسيس المعرفي يهدف إلى تكوين كوادر متخصصة قادرة على البحث والتحليل واتخاذ القرارات المستنيرة. أما المخرجات المجتمعية لدراسة حقوق الإنسان فذات أهمية قصوى لبناء مجتمعات أكثر تسامحاً وعدلاً وديمقراطيةً، لإن هذه المادة تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وغرس قيم الكرامة والمساواة والاحترام المتبادل والتسامح، وتعزز المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لدى الأفراد، عبر تمكينهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم، وتساعد دراسة حقوق الإنسان في رفع الوعي بانتهاكاتها ومن ثم الدفاع عن الحقوق وصيانتها، كما تسهم في إعداد جيل من الواعين يعملون في منظمات المجتمع المدني، ويدعمون سيادة القانون، ويكفلون الحماية القانونية للجميع، وهو ما يسهم في ترسيخ مبادئ السلام في المجتمع.

المقدمة

إن الغاية الاساسية من التربية على حقوق الانسان تكمن في احداث تغيير جذري وترسيخ مفاهيم ايجابية جديدة في المجتمع، لاسيما وأن هذه المادة أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كأحد المواد التي تشترك فيها جميع الكليات العلمية والانسانية وجاءت على انقاض مادة الثقافة القومية التي كانت تُدّرس حتى احتلال العراق عام(2003)، لذا فإن موضوع حقوق الانسان يتوقف بشكل اساسي على دور التدريسيين الذين يمتلكون وربما يتحكمون بوسائل التغيير داخل مجتمعاتهم عبر جامعاتهم من خلال المادة العلمية والاساليب الحديثة التي تُوَظَف في تدريس مادة حقوق الانسان، فمثلث التفاعل ما بين المادة العلمية والتدريسي والطالب يشكل علاقة تلازمية مترابطة يكمل بعضها الاخر والتي من المفترض في أحد مخرجاتها أن تؤدي الى تقليل الانتهاكات داخل المجتمع وتسعى الى إشاعة ثقافة السلام واحترام الاخر، عبر التأكيد على تجاوز المنظور التقليدي لفهم تطبيقات حقوق الانسان ومحاولة إعطائها نهجاً واسعاً للتربية عليها، لاسيما اذا دُمجت بمفاهيم تتعلق ببنية الانسان في مجتمعه، ولكي تكون النظرة المتبادلة ما بين الاثنان ايجابية وليست سلبية كأن يشعر أحدٌ من الاشخاص بأنه يعيش في محيط يرى بأنه نشاز وبدوره يرى هذا المحيط بأن هذا الشخص نشاز أيضاً.

أهمية البحث، تتمثل بأن مقرر حقوق الانسان يوفر مادة علمية ثرية في معلوماتها ومتنوعة في موضوعاتها يمكن أن تساعد الطلبة والناشطين في مجالات حقوق الانسان على توصيل رسائل إيجابية داخل المجتمع تهدف الى نبذ العنف والكراهية وتأتي الأهمية الثانية عبر إشاعة ثقافة السلام والتسامح وقبول الآخر، فضلاً عن حث المجتمع على حل خلافاته وفقاً للأمور القانونية والإجراءات القضائية بعيداً عن المجالات الضيقة التي من شأنها أن تُرسخ تشيع الفوضى داخل المجتمع.

وانطلق البحث من الإشكالية الاتية، " على الرغم من وجود مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية، إلاّ أنها تحتاج الى خلق مخرجات حقيقية تسهم في رفد المجتمع بالمفاهيم التوعوية التي يمكن أن يقوم بها الطلبة أو الخريجون فيما بعد وهذا ما يدفعنا الى السؤال الآتي: هل تعد مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية ضرورة ملحة أم ترف فكري وهل هوية المقرر العلمي واضحة المعالم وتؤدي الرسالة التي يُدّرس من أجلها...؟ "

أما فرضية البحث، فإنها تنطلق من الفكرة الجوهرية الآتية " إنَ تدريس مادة حقوق الانسان يتأطر ضمن القدرة على تشجيع مواقف التسامح والاحترام المتبادل بين افراد المجتمع على اعتبارها حقوقاً فردية وجماعية تحمل في طياتها مظاهر المسؤولية المهنية والمعنوية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي لذا فإن من شأن هذه الحقوق اعادة ترتيب افكار المجتمع بما يتناسب مع حقوقه وحقوق الاخرين ويضمن الحرية والسلام المستدام للجميع لذا فإن البحث يفترض توفر المفردات اللازمة التي تُثري الطالب بالمفاهيم التوعوية والتي من خلالها يمكن أن يكون أداة فعالة داخل المجتمع ".

وحُددت أهداف البحث، من أنها **تسعى** الى الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تدريسيي هذه المادة ومدى فائدتها المجتمعية، كما **تسعى** الى الكشف عن التحديات التي تواجه الطلبة، فضلاً عن تحديات المقرر العلمي الذي يُدرس في الجامعات العراقية قاطبةً، لذا فإنها **تسعى** ايضاً الى محاولة وضع المقترحات المناسبة لاستثمار فائدة هذه المادة العلمية وتحويلها لأداة فعّالة بيد الكتلة البشرية المتمثلة بطلبة الجامعات لكي ينقلوا للمجتمع كل شيءٍ يهدف الى ترسيخ مبادئ التسامح والسلام بين فئات المجتمع المختلفة.

وحُددت مناهج البحث، من خلال معالجتها للموضوع على المنهج الاستقرائي بكل تفاصيله بدءاً من الملاحظة والتتبع وصولاً الى تفسير التحديات التي تواجه تدريس مقرر حقوق الانسان، وللوصول الى شاملية البحث كان لا بد من الاستعانة بأساليب تعزز قراءتها وهي كلٌ من، الأسلوب الوصفي والأسلوب الاستشرافي.

وأخيراً فإن هيكلية البحث انتظمت في المقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، إذ تضـــمن **المبحث الأول**، التحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانســـان عبر مقاربات واقعية انطلقت من مجموعات التركيز لمجموعة من تدريســيي هذه المادة العلمية، وفي **المبحث الثاني** حاول الباحث أن يضـــع حلولاً إصـــلاحية تهتم بالأســس والاليات لتطوير مقرر مبادئ حقوق الانســـان في الجامعات، وفي **المبحث الأخير**، أجتهد الباحث بعد تحليل التحديات بالفرص الى محاولة وضـع مقترحات تهدف الى تطوير مقرر مادة حقوق الانسان انطلاقاً من رؤية تعددية للمقرر العلمي.

المبحث الاول: التحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان (مقاربات واقعية)

تشترك الجامعات العراقية في التحديات التي تواجهها مادة حقوق الانسان، لان سياسة التعليم في العراق واحدة وتتبع انظمة مركزية تُبطيء من عملية تطوير المقررات العلمية على الرغم من المرونة الكبيرة التي تتمتع بها هذه المادة العلمية، لذا فإن التحديات التي تواجه تدريس هذه المادة لا تخرج من اشتراك ثلاثة عوامل تلازمية يكمل بعضها الآخر.[1] **(ينظر الشكل رقم 1 العلاقة التلازمية المتبادلة بين الطالب والتدريسي والمقرر)**

الشكل (1) العلاقة التلازمية المتبادلة (الطالب والتدريسي والمقرر)

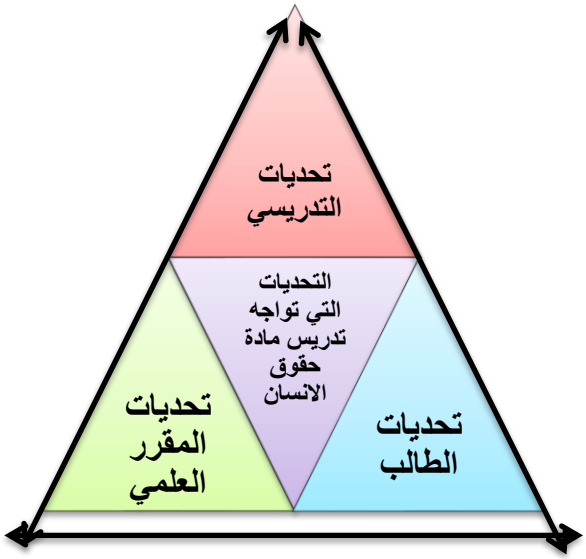

ملاحظة، المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على: جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ (14) تدريسي لمادة حقوق الانسان، (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 6_2023/11/7).

اولاً: تحديات المقرر العلمي[2] إن عدم وجود مقرر علمي يختص بحقوق الانسان يعتمد عليه التدريسي في القاء محاضراته يعد أحد نقاط القوة التي من الممكن أن تجعل هذه المادة مدخلاً اساسياً لبناء المقرر وفق رؤية وسياسة الكلية التي يحاضر فيها التدريسي، لكن عملية النقل المتكررة لمفردات المقرر باتت متعبة وتشير الى الكثير من الرتابة والتكرار، والملاحظ على اغلب هذه المقررات التي أعدت فإنها إما توسعت في طرح المادة العلمية بطريقة متعبة للطالب والتدريسي أو عمدت الى اختصارها حتى افرغتها من محتواها وشكلت منها خللاً

[1] _ عباس فاضل محمد، الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد3، (بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2021)، ص 376.

[2] – جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(35) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المنتدى العلمي والادبي، 29–2023/10/30).

في تكوّن المادة العلمية لدى الطلبة[1]، وهذا ما ثبط اغلب التدريسيين عن التفكير في تقديم مادة علمية فريدة تهدف الى المحافظة على عنصري التشويق والرغبة في التعلّم، والابتعاد عن ربط مادة حقوق الانسان بالعالم الواقعي والحياتي من خلال طرح المواضيع ومناقشتها بطرق تثير الدافعية عند الطلبة، وكذلك فإن عدم تحديث المقررات المتعلقة بحقوق الانسان[2]، عمّق من الفجوة بين ما يدرسه الطالب وما يشاهده ويرصده من مخالفات وانتهاكات لحقوق الانسان في التعاملات اليومية بدءاً من الخروج من المنزل وحتى البوابات الرئيسية لمدخل الجامعة. والتي يمكن توضيحها من خلال مجموعات التركيز التي نفذت بالتعاون مع (73) من الذين يحاضرون في مادة حقوق الانسان من خلال الجدول الاتي:

ت	محور التحدي	توصيف المشكلة	الاثر في التعليم والمجتمع
1	**جمود المقرر العلمي**	وجود مقرر ثابت يشكل عائقاً أمام التطوير الأكاديمي.	يقيد الباحث على من حيث التطوير والابتكار.
2	**الكم مقابل الكيف**	تضخم المادة العلمية لا يتناسب مع وقت المحاضرة أو العكس إذا ما قللت المادة العلمية.	عدم كفاية الوقت للاستيعاب العميق أو ضعف المخرجات العلمية.
3	**الفجوة المعرفية**	عدم مواكبة التطورات الحديثة.	يخرج كوادر بمهارات ومعارف تقليدية لا تلبي حاجات المجتمع.

ملاحظة: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(35) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المنتدى العلمي والادبي، 29-2023/10/30).

2) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(24) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 13-2023/11/14).

3) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(14) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 6_2023/11/7).

---

[1] – جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(24) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 13-2023/11/14).

[2] _ علاء عبدالخالق حسين المندلاوي، التدريس الإبداعي في القرن الحادي والعشرين: إعداد المتعلمين لعالم متغير، (بغداد: مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، 2024)، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
https://www.researchgate.net/publication/382358735_altdrys_alabday_fy_alqrn_alhady_walshryn_adad_almtlmyn_lalm_mtghyr

عبرت مجموعة التركيز أعلاه عن رأيها في التحديات التي تواجه المقرر العلمي انطلاقاً من جمود المنهج الذي يؤدي الى عدم مواكبة التطورات التشريعية والحقوقية الدولية مما ينعكس على تكوين رؤية نقدية لدى الطلبة، فضلاً عن الفجوة الجوهرية بين المحتوى الأكاديمي المعتمد والمتطلبات المتسارعة في حقل حقوق الانسان لان الإبقاء على مقرر واحد وثابت لا يشكل فقط عائقاً إدارياً ولكنه يمتد ليعطل أدوات التحليل المعرفي ويجعل المادة العلمية أما متضخمة كمياً لا تتناسب ووقت المحاضرة أو تكون مختصرة مفرغة من قيمتها الحقيقية.

ثانياً: تحديات التدريسي: تشكل التحديات التي تواجه تدريسيي مادة حقوق الانسان ضمن مؤثرات البيئة الجامعية عاملاً مهماً في فقدان هذه المادة العلمية لهويتها ورسالتها التي وضعت من أجلها من حيث:[1]

1) عدم تدريب وتأهيل التدريسيين المعنيين بتدريس مادة حقوق الانسان غير الاختصاصيين على وضع المقررات تتوافق مع سياسات الكليات التي يدُرسون فيها، وهذا ما أدخل مادة حقوق الانسان في إطار فجوة المهارة التي يمتلكها التدريسي ومتطلبات الحاجات المجتمعية لحقوق الانسان[2].

2) عدم اهتمام الكليات المستضيفة بمادة حقوق الانسان، وبالذات الكليات العلمية من خلال وضع هذه المادة ضمن الساعات الاخيرة للدوام بسبب النظرة الثانوية لهذه المادة، مما يجعلها مدعاةً للتهرب من قبل الطلبة بحجج كثيرة.

3) قلة الوقت المخصص لوقت المحاضرة والذي يتمثل بواقع ساعة واحدة في الاسبوع، أي أن مجموع ما يؤخذ لمادة حقوق الانسان حتى بداية امتحان نصف السنة لا يتجاوز (الخمسة عشرة ساعة)، وهذا بالتأكيد لا يمنح الوقت الكافي لتفعيل الاساليب التحفيزية مع الطلبة التي تثير المناقشة.

4) هنالك تحدٍ أكثر أهمية وهو نابع من التدريسي نفسه الذي ينظر الى المادة العلمية كحصة لتكملة النصاب السنوي فقط ولا يسعى الى تطويرها بما يخدم الحاجات المجتمعية متجاهلاً بذلك، شعار(الجامعة في خدمة

[1] – جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(14) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 6_2023/11/7).

[2] - Irana Bokava and Zeid Raid ,**world programme for human rights education: third phase plan of action**,(New York: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2017), p19.

المجتمع). إن تحديات التدريسي نقاشتها مجموعات تركيز لـ(73) تدريسي في جامعة الموصل، ويمكن ايجازها في الجدول الاتي:

ت	محور التحدي	توصيف المشكلة	الأثر في التعليم والمجتمع
1	**التأهيل المهني والاختصاصي**	غياب برامج التدريب والتأهيل للكوادر غير الاختصاصيين.	ضعف القدرة على نقل المفاهيم التوعوية بأليات حديثة وتفاعلية.
2	**دور الكليات**	ضعف اهتمام الكليات المستضيفة بالمادة وتهميش وقتها في أخر المحاضرات.	وجود بيئة تعلمية غير محفزة تفتقر للدعم والتطوير.
3	**الوقت الزمني**	محدودية وقت المحاضرة مقارنة بأهمية المادة العلمية.	صعوبة الالمام بكافة جوانب المادة العلمية والاكتفاء بالعرض السطحي للمادة العلمية.
4	**الفلسفة التدريسية**	ينظر للمادة العلمية على أنها تكملة للنصاب أكثر من كونها رسالة توعوية.	غياب الشغف الأكاديمي والذي بدوره يحول المادة الى عبء اداري بدون قيمة علمية.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(35) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المنتدى العلمي والادبي، 29-2023/10/30).

2) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(24) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 13-2023/11/14).

3) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(14) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 6_2023/11/7).

ثالثاً: تحديات الطالب يعد الطالب الاثر الراجع في العملية التعليمية من خلال ما يكتسبه من معلومات ويعمل على تطبيقها داخل المجتمع، لذا فإن تراكمات البلاد جعلت من الطالب ينظر الى منهاج حقوق الانسان على انها متناقضة مع الواقع وذلك يعود الى:[1]

[1] _ جلسة مجموعة تركيز نفذها الباحث مع عينة تتألف من (10) طلبة من كلية الزراعة الغابات، **تحديات تدريس حقوق الانسان في الكليات غير الاختصاص**، (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي2024/3/10).

1) عدم توفر البيئة التعليمية المناسبة والتي تتلخص بتوفر صفوف نموذجية تحتوي على وسائل الكترونية تسهم في رفد الطلبة بالمتطلبات العلمية التي تشتمل على وسائل الايضاح والفيديوهات التوضيحية التي تختص بتنمية مواهب الطلبة وزيادة قدراتهم في مفاهيم وقوانين حقوق الانسان[1].

2) كثرة اعداد الطلبة في الصفوف العلمية، إذ يصل اعداد الطلبة في بعض الاقسام العلمية الى (150) طالباً، وهو ما يعقد من التفاعل في المحاضرة لاسيما اذا ما كان للتدريسي خطة تهدف الى تفعيل استراتيجيات فعالة للحوار داخل المحاضرة تناقش قضايا حقوق الانسان وتخرجها من جوانبها النظرية الى التطبيقية[2].

3) غرابة المصطلحات التي يتلقاها الطلبة ضمن مادة حقوق الانسان، لاسيما في الكليات العلمية، والتي تجعل من الطلبة يشعرون بالتململ والتذمر من هذه المادة التي لا تدخل ضمن الاختصاص.

وبهذا يمكن القول بأن التحديات سالفة الذكر تقف حجر عثرة أمام تطوير مادة حقوق الانسان وتتنوع تبعاً لحجم وكمية المشكلات التي تفرزها من خلال المقرر العلمي والتدريسيين والطلبة ولا يمكن فصل احداها عن الاخرى في عملية تقييم المقرر وما يحتويه، سواء من خلال ملائمته للكلية التي يُدَرّس فيها أو من خلال حاجة المجتمع اليه، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول أدناه:

ت	محور التحدي	توصيف المشكلة	الأثر في العملية التعلمية والمجتمع
1	**البيئة التعليمية**	عدم توفر الوسائل التعلمية المناسبة والمحفزة.	تشتت انتباه الطلبة وضعف قدرتهم على الاستيعاب العميق للتحليل.
2	**الكثافة الطلابية**	كثرة اعداد الطلبة داخل القاعة الدراسية الواحدة.	انعدام التفاعل الشخصي وصعوبة اجراء المناقشات والحوارات التي تتطلبها المادة العلمية.

[1] _ حازم مجيد أحمد وصاحب اسعد ويس، أسباب تدني مستوى التحصيل الدراسي لدى طلبة المدارس الثانوية من وجهة نظر المدرسين والمدرسات والطلبة، **مجلة سُرّ من رأى**، العدد 38 (سامراء: جامعة سامراء، 2012)، ص 19.

[2] _ المصدر نفسه، ص 29.

3	**الفجوة المعرفية**	غرابة المصطلحات القانونية والفلسفية التي يتلقاها الطلبة وبالذات في الكليات العلمية.	وجود فجوة بين الطالب والمادة مما يجعلها تبدو معقدة وتؤدى للامتحان فقط.
4	**النمطية**	وضع المادة في اخر الجدول مع نهاية الدوام	فقدان الطالب بالشعور بأهمية المادة العلمية وتصنيفها كمادة ثانوية لا يتهم بها.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1) جلسة مجموعة تركيز نفذها الباحث مع عينة تتألف من (10) طلبة من كلية الزراعة الغابات، تحديات تدريس حقوق الانسان في الكليات غير الاختصاص، (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي2024/3/10).

2) جلسة مجموعة تركيز نُفذت في مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ (11) خبير في مادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي، 2025/2/10).

يوضح الجدول أعلاه بأن الطالب لم يكن متلقياً فقط، بل يتأثر في المكان من حيث البيئة والعدد واللغة المستخدمة من حيث المصطلحات وجدول المحاضرات، لذا فإن نجاح تدريس مقرر حقوق الانسان يتطلب كسر الصورة النمطية عن هذه المادة العلمية لكي تكون قريبة من وجدان الطالب وعقله.

المبحث الثاني: الأسس والآليات لتطوير مقرر حقوق الانسان (محاولات اصلاحية)

يستلزم تطوير مقرر حقوق الانسان أُسساً لها قدراً عالياً من الإبداع والخيال فضلاً عن القدرة الذاتية على التصور المسبق لما هو غير موجود أو غير معروف انطلاقاً من الممازجة بين القدرات الفطرية التي يمتلكها التدريسي أو التي يكتسبها من العلم والتكنولوجيا والحداثة والتي تسهم في صياغة تشكيل مجتمع عصري منظم، وهذا يكون عبر التأكيد على الكليات ذات التخصصات العلمية، لاسيما وأن هذه المادة العلمية صارت ضرورة ملحة من ضرورات التقدم والتطوير والنهوض للمجتمعات[1]. كذلك ضرورة أن نجعل مادة حقوق الانسان مبنية على دراسات جادة تقوم على مقررات بحث وأدوات درس، وتنهض بها معاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية ذات سمعة راقية، وينبغي التعامل مع هذه المادة الموضوعة بدقة منهجية وانفتاح عقلي ورؤية سليمة[2]، لا تتعارض والثوابت الدينية والثقافية والاجتماعية والنفسية للمجتمع العراقي، وفي الوقت نفسه ينبغي أن لا تهمل المستجدات التي يشهدها العالم، وتتنقل بشكلٍ تصاعدي ما بين مرحلة التثقيف، وبناء المعرفة، والتطوير،

[1] – وسام إبراهيم عنبر، حقوق الانسان ومكافحة الفساد: مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية، (بغداد: منظمة أفق للتنمية البشرية، 2025) ص ص 27_28.

[2] – عباس فاضل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 371_372.

وتنمية المهارات لكي تتلاءم مع حاجات سوق العمل وخدمة المجتمع، بهدف تشكيل مبدأ المواطنة الفاعلة لدى الطالب وترسيخه في ذهنيته **(ينظر في الشكل رقم 2 اساسيات وضع المقرر العلمي والهدف المرجو منه).**

لذا فإن الأسس التي يمكن أن ننطلق منها لوضع مقررات حقوق الانسان يمكن مناقشتها على النحو الاتي:

الشكل رقم (2) اساسيات وضع المقرر العلمي والهدف المرجو منه

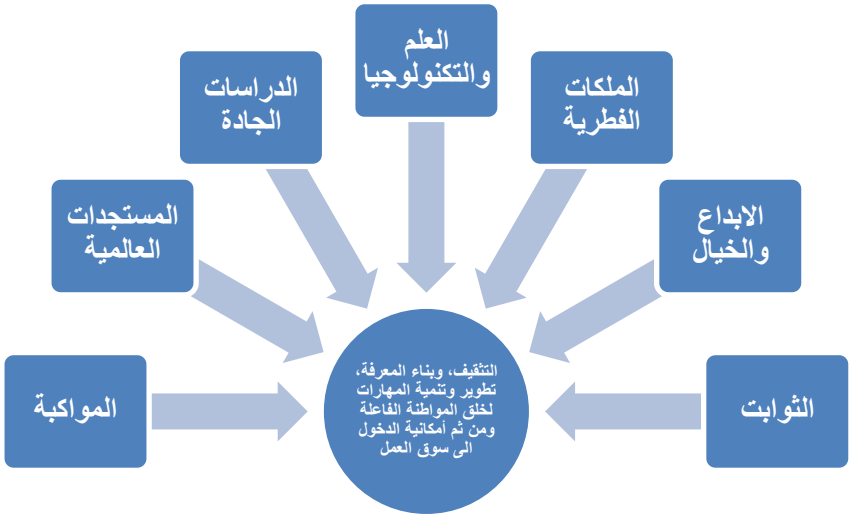

ملاحظة: المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Felisa Tibbitts**, Human rights based approach hand book for higher education,**(Sweden: Raual Wallenberg institute of human rights and humanitarian law, 2022).

أولاً: الأسس الدينية: يتشكل الدين في مجموعة من القوانين، وخالق الدين هو من أوجد الانسان، وهو عارفٌ بحقوقه وموقعه ومصالحه، لذا هو من برمج الحقوق والواجبات بين الناس، وعرضها في مجموعات اسمها (الدين)، وإن قسماً كبيراً من الدين جاء مشتملاً على (ما يجب وما لا يجب)، فأما (ما يجب) فإنه يعد الأساس لتأمين الحقوق، وأما (ما لا يجب) فإنه يعد دليلاً لموانع تأمين الحقوق وواجباتها[1]، لذا فإن عملية وضع المقرر الدراسي لحقوق الانسان، ينبغي أن تضم في طياتها على ما يضمن احترام الأديان الأخرى والتي بدورها تضمن المحافظة على النظام والآداب العامين بما لا يمس حقوق المكونات الأخرى في البلاد. ولكي تكون النظرة الى المقرر الدراسي غائية وهادفةً، ينبغي وضع قيمة الانسان في مقدمة الحقوق الواجب زرعها في ذهنية الطلبة.

[1] _ لجنة إعداد المناهج الدراسية، حقوق الانسان: دراسة الحق والتكليف في الاسلام، (النجف الاشرف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2025)، ص 41.

ثانياً: الأسس السياسية: إن التغيير السياسي الذي شهده النظام السياسي العراقي بعد عام(2003) يمكن أن يكون منطلقاً فكرياً وعلمياً عند وضع أُسس المقرر الدراسي لحقوق الانسان، فوجود دستور يُفصّل عمل النظام السياسي بسلطاته المختلفة، ويوضح الحقوق والواجبات في الباب الأول منه فضلاً عن هدفه في تكريس العملية الديمقراطية التي تُعد الوسيلة الوحيدة للتغيير الناعم الذي يهدف الى إبقاء المجتمعات تعيش بسلام، لا سيما وأن تجارب الدول أثبتت بأن توفر الضمانات الدستورية والقضائية لا يكفي لحماية حقوق الانسان دون وجود إرادة سياسية ونظام سياسي يؤمن بحقوق الانسان وحرياته الأساسية،[1] فبات من المتفق عليه في عالمنا اليوم أن الديمقراطية هي الإطار الأمثل والانسب لممارسات حقوق الانسان، كونها نظاماً سياسياً واجتماعياً يقوم على ثلاثة اركان تُرسخ مبادئ السلام وهي:[2]

1) حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها كالحق في الحريات والحق في العمل وتكافؤ الفرص.
2) دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الافراد مهما كانت مراتبهم ودياناتهم العرقية والدينية والحزبية.
3) تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

ثالثاً: الأسس الاجتماعية: لطالما لعب التعليم دوراً محورياً في تشكيل المجتمعات، فأنه يعد أداةً للتحول الاجتماعي لأنه لم يعد مجرد وسيلة لنقل المعرفة بل كأداة لتعزيز التغيير الاجتماعي، ولإنه يدفع الى التنبيه على الحركات الاجتماعية الايجابية كالتأييد على قضايا حقوق الانسان والمرآة وإعادة الادماج وكل ما من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية، و يرفض كل حركة سلبية دخيلة على المجتمع كانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية (السلوكيات المنحرفة)،[3] فضلاً عن دور المقرر العلمي في استيعاب التغييرات الاجتماعية وذلك عبر تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة لكي تُثير لديهم قابلية التشكيك في الوضع الراهن وتدفعهم باتجاه الابتكار

[1] – الدستور العراقي، الباب الثاني، الحقوق والحريات (2005).

[2] _ باهر عبد الرحمن، الضمانات القانونية والقضائية والدستورية لسيادة القانون، **مجلة الباحث العربي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2020)، ص 125_127.

[3] – جلسة مجموعة تركيز نُفذت في مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ (11) خبير في مادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي، 2025/2/10).

والتفكير النقدي لتعزيز المساواة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية، لا سيما في موضوعات العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان لإنها تُمكّن الطلبة من مناقشة الأنظمة الحالية وتدفعهم للمساهمة في مجتمع اكثر عدلاً وتسامحاً.

رابعا: الأسس المعرفية: ينبغي تصميم المقررات الدراسية لتعكس التغييرات في المجتمع وتستجيب لها، فعلى سبيل المثال ونتيجة للوعي المتزايد بالقضايا البيئية، عمدت العديد من الأنظمة التعليمية في جميع انحاء العالم الى دمج موضوعات، كالتغير المناخي والاحتباس الحراري والاستدامة في مقرراتها الجامعية، وذلك بهدف تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارة اللازمة لمواجهة التحديات المستجدة.[1]ولان هذه الأسس المعرفية تسعى الى تزويد المتعلمين بمعرفة المعايير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بحقوق الانسان، لاسيما اذا ما نُفذت بطريقة تتساير والقيمة الأساسية لحقوق الانسان منطلقةً من القيمة الأساسية لهذه الحقوق التي تتعلق بالكرامة والحرية والشاملية بحيث تتمكن من تحفيز المتعلمين على احترام حقوق الانسان بطريقة تجعلهم يسعون لتعزيزها وحمايتها بعد تشربهم بها لإنها على صلة وثيقة في حياتهم اليومية.

وبهذا يمكن القول بأن أبرز الاليات التي ينبغي أخذها عند التفكير في صياغة مقرر حقوق الانسان فإنها تتلخص، بطريقة اختيار الموضوعات مع مراعاة المقررات السابقة والتأسيس عليها لتنظيم البنية المعرفية للطالب وبما يتناسق والواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع لكي يتلاءم مع ظروف تطبيقه، ثم تُحدد الاهداف المرجوة من صياغة المقرر العلمي بما يتماشى مع سياسة الكلية التي يُحاضر فيها التدريسي والحاجات المجتمعية فضلاً عن حاجات سوق العمل، ثم يُختار المواد التي تغطي الاهداف، وينظم بعد ذلك المتن بطريقة تضمن ترابط المواضيع مع اختيار الموضوعات الدراسية.

المبحث الثالث: تطوير مقرر حقوق الانسان (رؤية تعددية للمقرر العلمي)

إن تطوير مُقرر حقوق الانسان وفقاً لرؤية تعددية المقرر تهدف الى اخراج المادة العلمية من مرحلة التلقين الى بناء العقلية النقدية الواعية بالثقافات المجتمعية والأمور القانونية المختلفة، كما أن هذه التعددية تهدف الى: دمج الثقافات المتعددة الموجودة في بلدنا، وزرع فكرة (الاقتصاد الاجتماعي الديمقراطي) التي تنطلق من قوة التنوع المكوناتي المتأصلة في المجتمع العراقي واستثمارها كأداة لتوحيد المجتمع من خلال فكرة

[1]_ Felisa Tibbitts, **Human Rights Based Approach Handbook Higher Education**, (Sweden :Raoul Wallenberg Institute Of Human And Humanitarian Law,2022) p6.

الاعتماد المتبادل ما بين محافظات العراق المختلفة والقائمة على التبادل في العملية الإنتاجية والتي بدورها تؤدي الى الفائدة الاقتصادية وتبادل الثقافات المختلفة، وذلك لضبط إيقاع إدارة التنوع والاختلاف الذي يتأسس على فكرة قبول الآخر كمكون أصيل من فئات المجتمع المتعددة، كما ويمكن التأسيس لفكرة الفئات المهمشة أو المستضعفة لاسيما في فترة الصراعات والحروب.[1] كما أن لهذه التعددية فائدة تتعلق بقدرة التدريسي على توظيف أصالة التراث والثقافات المحلية ودمجها بطريقة المحاكاة الصورية والعيادات القانونية والصحفية والمهنية بما يتماشى والاختصاص الذي يُحاضر فيه التدريسي، فضلاً عن تعزيز قدرة الطلبة على انتقاد الأفكار الغربية الداعية الى التحرر اللاأخلاقي (كالدعوة الى المثلية الجنسية) بحجة حقوق الانسان، وانتقاد ما جاءت به المواثيق الدولية ومدى التزام الدول الكبرى بها، فضلاً عن استعراض مواطن القوة والضعف فيها من خلال استخدمها وفقاً للسلطة التقديرية للدول المتحكمة بها. وبهذا يمكن التأسيس لمقرر حقوق الانسان من خلال:

1) نظراً لوساعة لوساعة مصطلح حقوق الانسان وشامليته الكبيرة التي لا يمكن أن تأخذ نصيبها في المفردات يمكن تسميته (بمبادئ حقوق الانسان) كما إن تصميم أي مقرر دراسي ينطلق من الهدف الذي يتمثل بضرورة التأكيد في طياته على الحقوق والواجبات، ثم بعد ذلك المحتوى الذي ينطلق من انتقاء بعض الموضوعات التي تناسب حاجات الطلبة مع مراعاة الفروق الفردية ومعرفة ساعات المقرر وما هي الطريقة التعليمية المُثلى لإثارة الدافعية عند الطلبة.

2) التأكيد على أن فكرة حقوق الانسان (بينية ولينة) والمقصود بها انتقال هذه الحقوق من الصبغة القانونية الجامدة الى الممارسة الحيوية التي تتغلغل بين الثقافات المختلفة ويمكن ربطها بمجالات الحياة المتعددة؛ فهي بينية في الجانب الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر، فتُعد دراسة الحق في التنمية الأساس الذي يمكن الانطلاق منه عبر ضرورة التأكيد على مؤشرات التنمية المستدامة بما يتوافق والامكانيات الموجودة في بلادنا لاسيما مسألة القضاء على الفقر وتأثير الفساد والهدر المالي على إدارة الدولة وحقوق الأجيال القادمة[2]، كما ويمكن توظيف هذه المادة العلمية في الأقسام التكنولوجية، انطلاقاً من ضرورة التعرف على الحقوق الرقمية

[1] _ علي بشار بكر أغوان، تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية: ألأطر الاكاديمية والمخرجات المجتمعية، مقابلة أجراها الباحث،(الموصل: جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2025/2/10)..

[2] - Elena Pariotti, Vulnerability and Human Rights: Which Compatibility, **International Journal for the Semiotics of Law**,(Padova: University of Padova,2023) p4. https://www.research.unipd.it/retrieve/71183732-8a45-4f8d-a14a-ba7f37723e69/SELA_2023.pdf

ومسألة الخصوصية وتداول البيانات والإحصاءات الرسمية وضرورة المحافظة عليها. وأخيراً التأكيد على مسألة الحقوق البيئية وما يتبعها من تأثيرات مستقبلية على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد حالات التدمير التي باتت تتعرض لها الحياة الطبيعية في بلادنا.

3) بما أن مادة حقوق الانسان تشترك فيها جميع الكليات العلمية والانسانية إلاّ أنه لا يمكن جعل المقرر موحداً لكل الكليات، فالتخصصات الانسانية برغم قربها من مواضيع حقوق الانسان للوهلة الاولى الاّ أنه يمكن تقسيمها الى قسمين، تخصصية بحتة كالقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والاعلام، وفيها يحتاج المقرر العلمي الى شيءٍ من التفصيل يحاكي عمق التخصص الذي يَدرس فيه الطالب، وإن كان هذا يمكن تطبيقه ضمن كليتي العلوم السياسية والقانون إلاّ ان قسمي علم الاجتماع والاعلام يواجهون نوعاً من الصعوبة بسبب وجود اقسام اخرى يشترك فيها العديد من التدريسيين لسد نصاب هذه المادة فضلاً عن وحدوية الاسئلة الامتحانية لكافة الأقسام في ذات الكلية. أما التخصصات الانسانية الاخرى، فإنها لا تحتاج الى هذا التعمق والتوسع حول مفاهيم حقوق الانسان حالها كحال التخصصات في الكليات العلمية، لذا يُقترح أن يكون المقرر مقّسم الى ما يقارب الـ(60_70%) يحمل في طياته المفاهيم العامة لحقوق الانسان انطلاقاً من التشريعات الوطنية والدستورية وما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية، وبقية الـ(30_40%) يدخل ضمن تخصص الكلية التي يحاضر فيها التدريسي وهو ما يمكن ادراجه في الآتي: يكون **المبحث الاول** مؤطراً ضمن مفهوم مبادئ حقوق الانسان واهمية تدريسها مع التأكيد على خصائص هذه الحقوق سواء كانت فردية او جماعية مع ضرورة الاطلاع على قانون انضباط الطلبة ضمن المحاضرة التعريفية الاولى. أما **المبحث الثاني،** فيخصص لتعريف الطالب بضرورة معرفة مصادر حقوق الانسان، ومن ثم اجيال حقوق الانسان. أما **المبحث الثالث** فيختص بضمانات حقوق الانسان وحمايتها على الصعيد الوطني والدولي سواء من خلال الضمانات الدستورية والقضائية او الضمانات السياسية وكذلك ضرورة معرفة الطالب لأهم اليات حماية حقوق الانسان. أما **المبحث الأخير** نهدف من خلاله ربط مواضيع حقوق الانسان بأخلاقيات المهنة والنقابات المتخصصة والمنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التي ترتبط بالتخصص الذي يدرسه الطالب، مع إفراد مطلباً خاصاً يركز على تعليم الطالب كيفية كتابة التقارير التي تتعلق برصد انتهاكات حقوق الانسان وكيفية المدافعة عنها من خلال الجهات المختصة. ولو **طبقنا** المبحث الاخير على كلية الطب فبإمكاننا أن نأخذ اخلاقيات مهنة الطب والتشريعات والقوانين التي تنظم هذه المهنة سواء من خلال علاقة

الطبيب مع اقرانه او مع المرضى، كذلك نحاول التطرق الى قانون نقابة الاطباء العراقية ومن ثم نتطرق الى الصيغ الدستورية التي تضمن هذه المهنة والعاملين عليها وبعد ذلك نتطرق الى ابرز المنظمات الدولية العاملة في المجالات الطبية، كمنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الاحمر، ومنظمة الهلال الاحمر، ومنظمة اطباء بلا حدود وكيفية الاستفادة منها لخدمة المجتمع، فضلاً عن محاولة استعراض ابرز المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة في المجالات الطبية وكيفية الانضمام اليها، واخيراً نعمل على توزيع الطلبة على مجاميع ترصد حالات انتهاكات حقوق الانسان ومن ثم تُعد تقاريراً نُناقشها بصورة عملية داخل المحاضرة، وذلك لتفعيل جانب المحاكاة أو العيادات الذي سبق ذكره.

الخاتمة:

شكلت الملاحظة العامل المؤثر في اختيار الباحث لصياغة عنوان البحث لاسيما بعد تجميع ومراجعة سلسلة المحاضرات العلمية لمقرر حقوق الانسان لعدد غير قليل من الكليات في جامعة الموصل، والتي افتقرت في محتواها على الجوانب الأساسية التي يمكن أن تُسهم في إصلاح المجتمع بعد الانتكاسات التي تعرض لها على مدى ربع قرن من الزمن وما تبعها من أحداث متسارعة وحروب طائفية وصراعات قومية، غيرت من طبيعة المجتمع وبدلت سلوكهُ، لذا سعى البحث الى محاولة التأكيد على تدريس هذه المادة العلمية بطريقة تهدف الى (أنسنة) التعليم منطلقةً مما هو موجود لتأسيس مفاهيم جديدة تعمل على إعادة ترتيب الفكر الشبابي وفقاً لاتجاهات حديثة تُساير حاجات المجتمع وتضمن الحرية والسلام والدائميين، لذا خَلُص البحث الى مجموعة من النتائج هي:

1) شخص البحث قيمة التحديات التي طُرحت لاسيما بعد انطلاقها من المقرر العلمي الموجودة في اغلب الكليات، ثم ناقشت التحديات التي يواجهها الطالب عند دراسته لهذا المقرر العلمي، وبعد ذلك انتقلت الى التحديات التي يتعرض لها التدريسي في عملية نقله لهذه المادة العلمية.

2) حاول البحث أن ينطلق من التأسيس لهذه المادة العلمية انطلاقاً من المقاربة الاصلاحية للمقرر العلمي ومدى فائدتها مجتمعياً انطلاقاً من مجموعة الأُسس والاليات التي حاولت معالجتها.

3) قدم البحث عرضاً واقعياً يسعى الى تطوير المقررات العلمية لمادة مبادئ حقوق الانسان بما يتماشى والاختصاص الذي يُحاضر فيه التدريسي، لتحقيق أكبر فائدة مجتمعية من المقرر الموحد لجميع الكليات، لإن المقرر الموحد يحاول أن يستعرض ما موجود دون التطرق الى الأفكار التوليدية الخلاقة التي يمكن أن يظهرها التدريسي أو تلك التي يطرحها الطالب.

4) كما وحاول البحث تقديم فكرة تعددية للمقرر العلمي لمادة حقوق الانسان لإنها تُشكل فرصة أساسية للولوج الى ذهنية الطالب واستثماره في فكرة (التعلم القائم على الخدمة)، وبعد ذلك يُطبق الطلبة ساعات عمل تطوعي داخل الحرم الجامعي أو خارجه، وتُشكل فرق تطوعية لكل كلية أو تشكيل في الجامعة، وهذا ما انتهجه مركز بناء السلام والتعايش السلمي من خلال تشكيله وتبنيه لفريق (السلام التطوعي) بعد اختياره لمجموعة طلبة من قوميات وديانات متعددة وأجناس مختلفة لينفذ العديد من المشاريع والمبادرات التطوعية داخل وخارج الحرم الجامعي، على الرغم من عدم وجود طلبة في هيكليته التأسيسية، كونه أحد تشكيلات رئاسة جامعة الموصل.

التوصيات: بما أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموقرة آخذةٌ على عاتقها تحديث المقررات العلمية عن طريق لجان تحديث المناهج في الجامعات، يمكن تقديم التوصيات أدناه بخصوص هذه المادة العلمية:

1_ يشكل وجود المقرر العلمي الموحد في جميع الكليات ولجميع الاختصاصات، أحد العوامل الأساسية التي تؤشر ضعف المادة العلمية من حيث توظيفها خدمة للمجتمع، لذا من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاختصاصات ومحاولة تطبيق مادة حقوق الانسان بما يتلاءم والاختصاص الذي يحاضر فيه التدريسي.

2_ تأهيل وتدريب الكوادر التدريسية التي تقدّم هذه المحاضرات لطلبة المرحلة الأولى وبالذات التدريسيين غير الاختصاصيين من اختصاص التاريخ وعلم الاجتماع لكي يتمكنوا من تقديم المادة العلمية بما يتوافق مع ما طُرح في النقطة الأولى من التوصيات.

3_ توفير البيئة التعليمية المناسبة داخل القاعات الدراسية بما ينسجم والمادة العلمية لاسيما بعد تدريس الطلبة على كيفية رصد انتهاكات حقوق الانسان ومن ثم توثيقها لتشكيل حملات المدافعة عنها انطلاقاً من استثمار الرأي العام.

4_ ضرورة إعادة النظر في ساعات النصاب المقرة لتدريس المقرر العلمي _ فهي بواقع (15) ساعة لتدريس مادة حقوق الانسان و(15) ساعة لتدريس الديمقراطية_ لاسيما وأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أعدت (منهجاً) علمياً لمادة حقوق الانسان يتميز بدفق هائل من المعلومات الأساسية عن حقوق الانسان لكنه لم يتطرق الى مسائل الضرورات المجتمعية التي من الممكن أن تُحققها هذه المادة العلمية، ولو أراد التدريسي تقديم هذه المادة بما يخدم المجتمع متوافقاً مع اختصاص الكلية، فإنه سيكون على حساب المقرر سالف الذكر.

5_ توصية التدريسيين بتوزيع الطلبة على مجموعات متعددة، تُكلف كل مجموعة بدراسة ورصد قضية معينة تتعلق بحقوق الانسان مع ضرورة توثيقها بطريقة قانونية تسهم في توعية الطالب بطريقة الدفاع عنها، كما ويُطلب منهم الاطلاع على قوانين معينة كقانون انضباط الطلبة الذي يُكرس لديهم حدود التعامل مع اقرانهم أو مع أعضاء الهيئة التدريسية والوظيفية_ والتي من الممكن أن تُحقق لهم ثقافة جامعية تنعكس على شخصيتهم_ فضلاً عن بعض القوانين التي تنظم عملهم استناداً لاختصاصهم الذي يمارسونه بعد التخرج.

Conclusion:

The subject of human rights can be utilized to bring about positive changes in Iraqi society, especially considering that it has faced multiple crises, starting with the Iran-Iraq war, the economic sanctions in the 1990s, and the U.S. occupation of Iraq in 2003, along with the accompanying sectarian fighting, ethnic and religious conflicts that pitted everyone against each other. Therefore, this academic subject could serve as a positive means of engaging with society, as students at this age transition from preparatory (rote learning) education to university (cognitive) education, which could potentially reshape their thinking in a positive way.

Focusing purely on legal topics in both domestic and international forms in the academic curriculum makes the subject dull and ineffective, as noted by the academic methodology prepared by the special committee in the Ministry of Higher Education and Scientific Research. Thus, the curriculum can be updated in a way that enhances students' academic knowledge while also broadening their cultural awareness in social life.

Assigning non-specialized instructors to teach this scientific course has emptied the material of its academic content, especially since it is viewed mainly as a means to fulfill the teaching quota. This prevents them from being innovative in updating the course content to align with the needs of society. Even this issue has been suppressed by the Ministry of Higher Education and Scientific Research after approving the course material that is now being taught in universities.

المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية

- الدستور العراقي، الباب الثاني، الحقوق والحريات (2005).

ثانياً: الكتب

1) لجنة إعداد المناهج الدراسية، حقوق الانسان: دراسة الحق والتكليف في الاسلام، (النجف الاشرف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2025).

2) عنبر. وسام إبراهيم، حقوق الانسان ومكافحة الفساد: مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية، (بغداد: منظمة أفق للتنمية البشرية، 2025).

ثالثاً: البحوث والدراسات

1) محمد. عباس فاضل، الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد3، (بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2021).

2) عبد الرحمن. باهر، الضمانات القانونية والقضائية والدستورية لسيادة القانون، **مجلة الباحث العربي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2020).

3) احمد. حازم مجيد وويس. صاحب اسعد ، أسباب تدني مستوى التحصيل الدراسي لدى طلبة المدارس الثانوية من وجهة نظر المدرسين والمدرسات والطلبة، **مجلة سُرّ من رأى**، العدد 38، (سامراء: جامعة سامراء، 2012).

4) المندلاوي .علاء عبدالخالق حسين، التدريس الإبداعي في القرن الحادي والعشرين: إعداد المتعلمين لعالم متغير، (بغداد: مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، 2024)، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
https://www.researchgate.net/publication/382358735_altdrys_alabday_fy_alqrn_alhady_walshryn_adad_almtlmyn_lalm_mtghyr

رابعاً: المقابلات ومجموعات التركيز

3) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(35) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المنتدى العلمي والادبي، 29-2023/10/30).

4) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(24) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 13-2023/11/14).

5) جلسة مجموعة تركيز نفذها مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ(14) تدريسي لمادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة المكتبة المركزية، 6_2023/11/7).

6) جلسة مجموعة تركيز نفذها الباحث مع عينة تتألف من (10) طلبة من كلية الزراعة الغابات، تحديات تدريس حقوق الانسان في الكليات غير الاختصاص، (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي2024/3/10).

7) جلسة مجموعة تركيز نُفذت في مركز بناء السلام والتعايش السلمي لـ (11) خبير في مادة حقوق الانسان (الموصل: جامعة الموصل، قاعة مركز بناء السلام والتعايش السلمي، 2025/2/10).

3) اغوان.علي بشار بكر، **تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية: ألأطر الاكاديمية والمخرجات المجتمعية**، مقابلة أجراها الباحث، (الموصل: جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2025/2/13).

First: books

1) Irana Bokava and Zeid Raid ,world programme for human rights education: third phase plan of action,(New York: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2017), .
2) _Felisa Tibbitts, Human Rights Based Approach Handbook Higher Education, (Sweden :Raoul Wallenberg Institute Of Human And Humanitarian Law,2022).

Second: Journals

- Elena Pariotti, Vulnerability and Human Rights: Which Compatibility, **International Journal for the Semiotics of Law**,(Padova: University of Padova,2023). At:https://www.research.unipd.it/retrieve/71183732-8a45-4f8d-a14a-ba7f37723e69/SELA_2023.pdf

References

First: Official Documents

1. *The Constitution of Iraq*, Chapter Two: Rights and Freedoms (2005).

Second: Books

1. Curriculum Development Committee, *Human Rights: A Study of Rights and Duties in Islam*. Najaf: Islamic Center for Strategic Studies, 2025.
2. Anbar, Wisam Ibrahim, *Human Rights and Combating Corruption: An Approach to Enhancing Integrity and Transparency*. Baghdad: Afaq Organization for Human Development, 2025.

Third: Research and Studies

1. Mohammed, Abbas Fadhil, "Difficulties and Challenges Facing the Teaching of Human Rights and Democracy in Iraqi Universities," *Al-Ustadh Journal for Humanities and Social Sciences*, no. 3. Baghdad: College of Education Ibn Rushd for Humanities, 2021.
2. Abdulrahman, Baher, "Legal, Judicial, and Constitutional Guarantees for the Rule of Law," *Arab Researcher Journal*. Cairo: Arab Center for Legal and Judicial Studies, 2020.
3. Ahmed, Hazem Majeed and Wais, Sahib Asaad, "Reasons for the Low Academic Achievement of Secondary School Students from the Perspective of Teachers and Students," *Surra Man Ra'a Journal*, no. 38. Samarra: University of Samarra, 2012.
4. Al-Mandalawi, Alaa Abdulkhaliq Hussein, *Creative Teaching in the Twenty-First Century: Preparing Learners for a Changing World*. Baghdad: Al-Araqa Foundation for Culture and Development, 2024. Available at: https://www.researchgate.net/publication/382358735_altdrys_alabday_fy_alqrn_alhady_walshryn_adad_almtlmyn_lalm_mtghyr

Fourth: Interviews and Focus Groups

1. Focus Group Session conducted by the Peacebuilding and Coexistence Center for (35) Human Rights instructors. Mosul: University of Mosul, Scientific and Literary Forum Hall, 29–30 October 2023.
2. Focus Group Session conducted by the Peacebuilding and Coexistence Center for (24) Human Rights instructors. Mosul: University of Mosul, Central Library Hall, 13–14 November 2023.
3. Focus Group Session conducted by the Peacebuilding and Coexistence Center for (14) Human Rights instructors. Mosul: University of Mosul, Central Library Hall, 6–7 November 2023.
4. Focus Group Session conducted by the researcher with a sample of (10) students from the College of Agriculture and Forestry on the challenges of teaching human rights in non-specialized colleges. Mosul: University of Mosul, Peacebuilding and Coexistence Center Hall, 10 March 2024.
5. Focus Group Session conducted at the Peacebuilding and Coexistence Center for (11) experts in Human Rights. Mosul: University of Mosul, Peacebuilding and Coexistence Center Hall, 10 February 2025.
6. Aghwan, Ali Bashar Bakr, "Teaching Human Rights in Iraqi Universities: Academic Frameworks and Societal Outcomes," Interview conducted by the researcher. Mosul: University of Mosul, College of Political Science, 13 February 2025.